

309457 - حول صحة قصة زياد بن السكن ، الذي استشهد في أحد .

السؤال

ما صحة هذه القصة التالية : " صحابي جليل ، كان ممن دافعوا باستماتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد ، حتى أثخنه الجراح ، فوقع على الأرض ، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصحابة أن يدنوه منه ، فأدنوه فوضع النبي خد ذلك الصحابي على رجليه حتى استشهد ، إنه الصحابي الجليل زياد بن السكن ، وتحكي عن ذلك كتب السنة والسيرة أن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أَلَحَمَه القتال يوم أحد ، وَخَلَصَ إليه ، ودنا منه الأعداء ، ذَبَّ عنه مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ حتى قُتِلَ ، وأبو دُجَانَةَ سِمَاكُ بْنُ خَرَشَةَ ، حتى كثرت فيه الجراح ، وأصيب وَجْهُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وتَلَمَّتْ رُبَاعِيَّتُهُ ، وَكُلِمَتْ شَفَتُهُ ، وَأَصِيبَتْ وَجْنَتُهُ ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ظَاهَرَ بين درعين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (مَنْ يَبِيعُ لَنَا نَفْسَهُ)؟ فوثب فئة من الأنصار خمسة ، منهم: زياد بن السكن ، فقاتلوا ، حتى كان آخرهم زياد بن السكن ، فقاتل حتى أُثْبِتَ ، ثم تاب إليه ناس من المسلمين فقاتلوا عنه حتى أَجْهَضُوا عنه العدو ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لزياد بن السكن : (اذنُ مِنِّي) ، وقد أثبتته الجراحة ، فوسده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدمه حتى مات عليها ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو له " ؟

ملخص الإجابة

هذا الحديث من المغازي والسير ، ومعلوم أن أهل العلم لا يشددون في مثل هذه الأحاديث التي لا يبنون عليها حكم ؛ بل يتجاوزون في أحاديث السير والمغازي المعروفة عند أهلها : ما لا يتجاوزون في أسانيد غيرها .

ولذا فهذا الحديث من قبيل الحسن إن شاء الله

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

فإن قصة الصحابي الجليل زياد بن السكن قصة جاءت بإسناد حسن إن شاء الله .

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (8/314) ، وابن المبارك في "الجهاد" (88) ، والطبري في "تاريخه" (2/515) ، وأبو القاسم

عبد الرحمن بن منده في "المستخرج من كتب الناس للتذكرة" (1/341) ، والبيهقي في "دلائل النبوة" (3/234) ، جميعا من طريق محمد بن إسحاق ، قال : حَدَّثَنِي الْحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ : " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا لَحِمَهُ الْقِتَالُ يَوْمَئِذٍ ، يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ ، وَخُلِصَ إِلَيْهِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ ثَقُلَ ، وَظَاهَرَ بَيْنَ دَرْعَيْنِ يَوْمَئِذٍ ، وَدَنَا مِنْهُ الْعَدُوُّ ، فَذَبَّ عَنْهُ الْمُصَنَّبُ بْنُ عُمَيْرٍ حَتَّى قُتِلَ ، وَأَبُو دُجَانَةَ سِمَاكُ بْنُ خَرَشَةَ حَتَّى كَثُرَتْ فِيهِ الْجِرَاحَةُ ، وَأُصِيبَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَلَمَّتْ رِيعَتُهُ ، وَكَلِمَتُ شَفَتِهِ ، وَأُصِيبَتْ وَجَنَّتُهُ .

فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: مَنْ رَجُلٌ يَبِيعُ لَنَا نَفْسَهُ ؟

فَوُتِبَ فِتْيَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ خَمْسَةٌ ، فِيهِمْ: زِيَادُ بْنُ السَّكَنِ ، فَقَاتِلُوا ، حَتَّى كَانَ آخِرُهُمْ زِيَادُ بْنُ السَّكَنِ ، فَقَاتَلَ حَتَّى أُتْبِتَ ، ثُمَّ ثَابَ إِلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَاتَلُوا عَنْهُ حَتَّى أَجْهَضُوا عَنْهُ الْعَدُوُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **أَدْنِ مِنِّي** ، وَقَدْ أُتْبِتَتْهُ الْجِرَاحَةُ .

فَوَسَّدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَمَهُ ، حَتَّى مَاتَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ زِيَادُ بْنُ السَّكَنِ .

وإسناده حسن إن شاء الله .

محمد بن إسحاق حديثه حسن إن صرح بالتحديث ، وهنا قد صرح بالتحديث .

والحصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ : حسن الحديث أيضا .

قال فيه أبو داود : " حسن الحديث " انتهى من "تهذيب التهذيب" (2/381) ، ووثقه الذهبي في "الكاشف" (1123) ، والسخاوي في "التحفة اللطيفة" (1007) .

وأما محمود بن عمرو بن يزيد بن السكن : فإنه مستور ، روى عنه اثنان ، ولم يوثقه أحد ، وهو من طبقة كبار التابعين .

قال ابن حجر في "نزهة النظر" (ص121) : " إن روى عنه اثنان فصاعداً ، ولم يُوثَّقْ: فهو مجهول الحال ، وهو المستور " انتهى .

ومجهول الحال لا يحتج بحديثه ، إلا إن كان من طبقة كبار التابعين ، ولم يخالف أو يأت بما يستنكر عليه ، فحديثه حسن إن شاء الله ، وهذا صنيع ابن كثير والذهبي وابن القيم والشيخ الألباني رحمهم الله تعالى .

قال الذهبي في خاتمة كتابه "ديوان الضعفاء" (ص477) : "وأما المجهولون من الرواة : فإن كان الرجل من كبار التابعين ، أو أوساطهم : احتمل حديثه ، وتلقي بحسن الظن ، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ " انتهى.

وقال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص97) : " فأما المبهم الذي لم يسم ، أو من سمي ، ولا تعرف عينه : فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه .

ولكنه إذا كان في عصر التابعين ، والقرون المشهود لهم بالخير: فإنه يُستأنس بروايته ، ويُستضاء بها في مواطن ، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير " انتهى.

وهكذا فعل ابن القيم في رده على ابن القطان تضعيف حديث بجهالة حال تابعية ، فقال كما في "حاشيته على سنن أبي داود" (5/349) : " قال ابن القطان : وعندي أنه ضعيف ، لأنه من رواية يوسف بن ماهك ، عن أمه مُسيكة ، وهي مجهولة ، لا نعرف روى عنها غير ابنها .

قال ابن القيم : والصواب تحسين الحديث ، فإن يوسف بن ماهك من التابعين ، وقد سمع أم هانئ وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو ، وقد روى عن أمه ، ولم يعلم فيها جرح .

ومثل هذا الحديث حسن عند أهل العلم بالحديث ، وأمّه تابعية قد سمعت عائشة " . انتهى

قال الشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (1/618) : "ومن مذهب بعض المحدثين ، كابن رجب وابن كثير : تحسين حديث المستور من التابعين " . انتهى

وهذا الحديث من المغازي والسير ، ومعلوم أن أهل العلم لا يشددون في مثل هذه الأحاديث التي لا ينبغي عليها حكم ؛ بل يتجاوزون في أحاديث السير والمغازي المعروفة عند أهلها : ما لا يتجاوزون في أسانيد غيرها .

ولذا فهذا الحديث من قبيل الحسن إن شاء الله ، والله أعلم .